S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/21982
7 December 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

DEC 10 1990

تقرير فريق الامانة العامة لاستعراض قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص

مذكرة من الامين العام

كما ورد في الفقرة ٤ من تقريري المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ الى مجلس الامن (S/21981) ، أوفدت فريق استعراض تابع للامانة العامة الى قبرص في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ لاستعراض عمليات قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . ومرفق طيه تقرير الفريق الى مجلس الامن للعلم .

90-34569 ٢٣٢٣٨ش(٩٠)

المرفق

تقرير فريق الاستعراض التابع للامانة العامة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٥	٣
أولا - مهام القوة وتنظيمها	٦ - ٣٤	٤
ألف - للمحافظة على الوضع الراهن	٨ - ١٦	٥
باء - الانشطة الاقتصادية والانسانية	١٧ - ٢٢	٩
جيم - تنظيم القوة	٢٣ - ٢٨	١١
دال - ملاحظات	٢٩ - ٣٤	١٢
ثانيا - تكلفة القوة وتمويلها	٣٥ - ٥٢	١٤
ألف - التكلفة بالنسبة للحكومات المساهمة بقوات ...	٣٧	١٥
باء - التبرعات	٣٨	١٥
جيم - التكلفة بالنسبة الى الامم المتحدة	٣٩ - ٤٨	١٦
دال - التكاليف التي تتكبدها حكومة قبرص	٤٩ - ٥٠	١٩
هاء - الملاحظات	٥١ - ٥٢	١٩
ثالثا - التقييم العام والتوصيات	٥٣ - ٦٣	٢٠

التذييلات

الاول - التبرعات المعلنة والمدفوعات لحساب قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، منذ مولدها في ٢٧ آذار/مارس ١٩٦٤ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠		٢٥
الثاني - تكلفة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص التي تتحملها الامم المتحدة ، والتبرعات الواردة لكل فترة ولاية اعتبارا من حزيران/يونيه ١٩٨١ إلى كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٠		٢٩

مقدمة

١ - وفقا لمقرر الامين العام ، أوفد فريق للأمانة العامة الى قبرص في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ليقوم ، بالتعاون الوثيق مع الممثل الخاص للأمين العام وقائد القوة ، باستعراض لتنظيم وعمليات قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . ورأس الفريق السيد غوستاف فيسيل ، مدير في مكاتب الأمين العام ، واشتمل الفريق على المقدم درموت ايرلي ، نائب المستشار العسكري للأمين العام ؛ والسيد جيمس بالدي ، رئيس قسم السوقيات والاتصالات ، شعبة العمليات الميدانية ؛ والسيدة منيون وليامز ، محاسب معاون ، مكتب تخطيط البرامج والميزنة والشؤون المالية ؛ والسيد شاشي شارور ، موظف أول ، مكتب وكيل الامين العام للشؤون السياسية الخاصة (أمين) . ورافق الفريق في بداية مهمته لبدء عمله وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة ، السيد ماراك غولدنغ .

٢ - وطلب الى الفريق أن يستعرض جميع جوانب تنظيم وعمليات قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وأن ينظر بصفة خاصة في الاهمية المستمرة للمهام التي اسندها مجلس الامن الى قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص الواردة في القرار ١٦٤ (١٩٦٤) والقرارات اللاحقة ، وأن ينظر في التغييرات التي يمكن ادخالها على طريقة عمليات "القوة" ، مثل استخدام مراقبين عسكريين ، وكذلك في امكانية تخفيض عدد أفراد "القوة" وغير ذلك من أوجه التوفير .

٣ - واجتمع الفريق في نيويورك في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر وكان في قبرص في الفترة الممتدة من ١١ الى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . واشتمل العمل التحضيري الذي اضطلعت به قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص والوحدات ذات الصلة في المقر على وصف للترتيبات التنظيمية التفصيلية لقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ؛ ودراسة للاتجاهات السائدة في مجال التزويد بموظفين عسكريين ، ومدنيين دوليين ومحليين في السنوات الخمس الماضية ؛ وتكاليف وتمويل قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص منذ عام ١٩٨٠ ؛ والتكاليف الاضافية والاستثنائية التي طالبت بها الحكومات المساهمة بقوات في السنوات الـ ١٠ الماضية ؛ ودراسة استقصائية للحوادث التي وقعت في المنطقة العازلة في السنوات الـ ٥ الماضية . وبالاضافة الى ذلك ، اطّلع الفريق على تقارير الامين العام المقدمة الى مجلس الامن بشأن قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وبشأن بعثة المساعي الحميدة التي قام بها في قبرص . واستعرض الفريق أيضا تقرير فريق الدراسة الاستقصائية لعام ١٩٨٠[(١)] الذي اشتمل على مواضيع مماثلة والذي استخدم كنقطة انطلاق لمساعيه ذاتها .

٤ - واستفاد الفريق ، في بداية اقامته في قبرص ، من جلسة إعلامية شاملة ومناقشات واسعة مع قائد قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، اللواء كلايف ملنر ، وكبار ضباطه . وقام الفريق بعد ذلك بزيارة مقار الكتائب والسرايا في كل قطاع من القطاعات الاربعة لعقد جلسات إعلامية ومناقشات واسعة مع قادة القطاعات وكبار ضباطهم . وطاف الفريق بالمنطقة العازلة بطولها ، وزار مراكز مراقبة منتقاة ومناطق حساسة . واجتمع الفريق أيضا بكبار الضباط في كتيبة الدعم والشرطة المدنية التابعة للامم المتحدة . وعقدت مشاورات مع الممثل الخاص للامين العام ، السيد أوسكار كاملیون . وفي النهاية ، عقدت جلسة لالتماس "أفكار جديدة" مع قائد "القوة" وكبار ضباطه في المقر والقطاعات . ويرغب فريق الاستعراض في أن يسجل تقديره لما لقيه من التعاون والمساعدة القيمين طوال اقامته في قبرص ولما تحلّى به أعضاء قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص من صدر رحب وروح بنّاءة إزاء الاستعراض .

٥ - والفرع الاول من هذا التقرير مكرس لدراسة مهام قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وفقا للولاية المسندة اليها من مجلس الامن وللشروط التي يجب الاضطلاع بهذه المهام في إطارها . وتجري مقارنة الحالة الراهنة بالحالة في عام ١٩٨٠ ، عندما أجري الاستعراض الاخير ، كما تجري دراسة عدد أفراد "القوة" وتنظيمها حاليا على ضوء مهامها والاحوال السائدة . وفي الفرع التالي يركز الفريق على تكاليف "القوة" وتمويلها . وهو يدرس بصفة خاصة التكاليف التي تتكبدها الحكومات المساهمة بقوات والتكاليف التي تتكبدها الامم المتحدة ، وهو يصف الجهود التي بذلت في السنوات الاخيرة في تخفيض التكاليف ، وأخيرا يقوم بتقييم الحالة الراهنة . وفي الفرع النهائي ، يقوم الفريق بتقييم شامل ويقدم توصيات .

أولا - مهام "القوة" وتنظيمها

٦ - حدد مجلس الامن في قراره ١٨٦ (١٩٦٤) ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص منذ البداية بالعبارة التالية :

> "أن تستخدم ، بغرض صون السلم والامن الدوليين ، أفضل جهودها لمنع نشوب القتال مرة أخرى وأن تسهم ، حسب الاقتضاء ، في المحافظة على القانون والنظام واستعادتهما وعودة الاحوال الطبيعية" .

وتلك الولاية ، التي تم تصورها في سياق المواجهة بين طائفة القبارصة اليونانيين وطائفة القبارصة الاتراك في عام ١٩٦٤ ، أعاد المجلس تأكيدها مرارا ، آخرها في

قراره ٦٥٧ (١٩٩٠) . وعقب الاحداث التي وقعت في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ وفيما بعد ذلك ، اعتمد المجلس عددا من القرارات ، اثر بعضها على سير قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، واقتضت من "القوة" ، في بعض الحالات ، تادية مهام معينة إضافية أو معدلة تتصل ، بصفة خاصة ، بالمحافظة على وقف إطلاق النار[١] .

٧ - ومهام قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص عملا بولايتها مكونة من شقين :

(أ) المحافظة على الوضع العسكري الراهن ومنع نشوب القتال مرة أخرى ؛

(ب) القيام بانشطة إنسانية واقتصادية لتشجيع عودة الاحوال الطبيعية .

الف - المحافظة على الوضع الراهن

٨ - منذ آب/اغسطس ١٩٧٤ ، وزعت قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بين خطوط وقف إطلاق النار بين قوات الحرس الوطني والقوات التركية وقوات القبارصة الاتراك . وتمتد هذه المنطقة ، المعروفة بالمنطقة العازلة ، عبر الجزيرة لحوالي ١٨٠ كيلومترا من مقاطعة كوكينا وكاتو برغس في الشمال الغربي الى منطقة ديرينيا في الجنوب الشرقي . وتتراوح المنطقة الواقعة بين الخطين في عرضها بين ٧ كيلومترات وبضعة أمتار .

٩ - وتستند مهام قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص الى متطلبات وقف إطلاق النار التي دعا إليها مجلس الامن في عام ١٩٧٤ . وموقف الامم المتحدة ، وفقا لهذه المتطلبات ، هو ضرورة أن يبقى الحرس الوطني والقوات التركية وقوات القبارصة الاتراك خلف خطوط وقف إطلاق النار الخاصة بكل منها وعدم ممارسة اي منها لاي سلطة أو اختصاص فيما يتعدى خطه .

١٠ - وتعتبر قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص الانتهاكات التالية بمثابة الفئات الرئيسية في انتهاكات وقف إطلاق النار :

(أ) اي تحرك أمامي لعناصر عسكرية تترك فيها خطوط إطلاق النار الخاصة بها الى المنطقة العازلة ؛

(ب) إطلاق أي نوع من الاسلحة أو المتفجرات ، بدون إشعار سابق ، على طول خطوط وقف إطلاق النار أو الى مسافة ٠٠٠ ١ متر خلفها ؛

(ج) بناء مواقع عسكرية جديدة أو تعزيز المواقع القائمة على بعد ٤٠٠ متر من خط وقف إطلاق النار المقابل ؛

(د) بناء مواقع عسكرية جديدة أو تعزيز المواقع العسكرية القائمة على بعد أكثر من ٤٠٠ متر من خط وقف إطلاق النار المقابل إذا رأت قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص أن هذا يتعارض مع روح وقف إطلاق النار ؛

(هـ) تحليق الطائرات العسكرية أو المدنية لأي من الجانبين فوق المنطقة العازلة ؛

(و) القيام بوزع قوات أو تمارين في منطقة تبعد أقل من ٠٠٠ ١ متر من خط إطلاق النار التابع لها بدون إشعار مسبق ؛

(ز) القيام بأعمال استفزازية بين الجانبين ، مثل إطلاق الشتائم ، أو الحركات البذيئة أو قذف الحجارة .

١١ - والالتزام الصارم بالوضع الراهن في المنطقة العازلة وعلى طول خطوط وقف إطلاق النار عنصر أساسي في منع نشوب القتال مرة أخرى . وتسعى قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص الى الحفاظ على الوضع الراهن بمراقبة خطوط وقف إطلاق النار والمنطقة العازلة مراقبة دائمة والقيام برد فعل سريع على أي انتهاك . وتحقيقا لهذا الهدف ، تقوم قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بمراقبة دائمة من خلال ١٤٨ مركز مراقبة ، منها ٥٣ مركزا مزودا بالجند على أساس ٢٤ ساعة وبزيارة مراكز اخرى يوميا ؛ والاضطلاع بدوريات مستمرة بالطائرات والسيارات وعلى القدم ؛ ومراقبة الامتداد البحري لخطوط وقف إطلاق النار ؛ والتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها وضمان عودة الوضع الراهن ؛ ونزع الفتيل عن حالات التوتر ، وخاصة من خلال الوزع الفوري للقوات ؛ والحفاظ على رابطة دائمة واتصالات مستمرة مع جميع مستويات قيادة القوات العسكرية في كلا الجانبين . وتراقب القوة أيضا الوضع الراهن في منطقة فاروشا المسيَّجة ، التي لها وضع خاص .

١٣ - وثمة عنصر أساسي في النظر الى مهام ودور "القوة" وهو أنه لا يوجد اتفاق رسمي بين القوة والجانبين بشأن الرسم الكامل لحدود المنطقة العازلة بالشكل الذي سجلته القوة ، ولا عن استخدام وتنظيم المنطقة العازلة . ونتيجة لذلك ، تجد "القوة" نفسها وهي تشرف ، باتفاق متبادل غير مقيّد ، على خطين لوقف إطلاق النار ثمة نزاع دائم بشأنهما . ويواصل الطرفان حتى هذا اليوم محاولاتهما بإنشاء خطهما التصوري لوقف إطلاق النار من خلال القيام بتحركات أمامية مستمرة الى المنطقة العازلة وتعديهما عليها . وفي مناخ عدم الثقة السائد ، قد يفسّر أي تحرك بسيط من أي جانب على انه استفزاز وقد يتسبب في رد فعل من الجانب الآخر . ويتعين على جنود قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص الموزعين على طول المنطقة العازلة أن يكونوا على علم تماما بكل تفصيل في الترتيبات القائمة ، والقيام بمراقبة دائمة وأن يكونوا على استعداد للقيام بأي رد فعل إذا ما اتخذت أية خطوة يمكن تفسيرها على أنها انتهاك للوضع العسكري الراهن . وعليهم أن يظلوا يقظين دائما لأي محاولة يبذلها أي طرف لتحسين وضعه العسكري على طول خط وقف إطلاق النار بالتحرك الى الأمام أو اتخاذ أي تدبير يغير الوضع الراهن مثل تعزيز المواقع القائمة أو إنشاء مواقع جديدة .

١٣ - وبسبب هذه الحالة ، تواجه قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص مئات من الحوادث كل عام (٨٢٠ حادثة خلال الـ ١٠ أشهر الأولى من عام ١٩٩٠) . وحوالي ٢٥ في المائة من هذه الحوادث هي حوادث إطلاق نار ، بما في ذلك إطلاق طلقات تحذيرية متعمدة . وتتضمن ٣٠ في المائة من هذه الحوادث تعديات على المنطقة العازلة ، في حين تتضمن ٣٠ في المائة أخرى منها تعزيز المواقع القريبة من خطوط وقف إطلاق النار . وعندما تُلاحظ هذه الانتهاكات ، تجري معالجتها فورا على الصعيد المحلي . ويتوقف رد فعل "القوة" على طبيعة الانتهاك وقد يشتمل على إجراء تحقيق ، ووزع جنود ، واحتجاجات شفوية وكتابية وإجراءات متابعة لضمان تصحيح الانتهاك أو عدم حدوثه مرة أخرى . وثمة عنصر أساسي هو الحفاظ على اتصال دائم على جميع المستويات بالقوات على الجانبين لمنع حدوث تصعيدات خطيرة . وتتمثل سياسة "القوة" في محاولة حل المسائل على أدنى مستوى ممكن ، ومن ثم عزل الحوادث الصغيرة ونزع الفتيل عنها قبل أن تكتسب أبعادا عسكرية أو سياسية أخطر .

١٤ - وتزداد مهمة "القوة" تعقيدا في المناطق التي تكون فيها خطوط وقف إطلاق النار قريبة من بعضها بعضا ، وبصفة خاصة في نيقوسيا وضواحيها . وكثيرا ما تحدث حالات التوتر هذه في أماكن لا يبلغ عرض المنطقة العازلة فيها سوى أمتار قليلة وتواجه فيها القوات المقابلة بعضها بعضا عبر مسار ضيّق لدوريات "القوة" . والجنود

على كلا الجانبين ميالون للقيام بأعمال استفزازية متعمدة ، بما في ذلك إطلاق الشتائم وقذف الحجارة والقيام بحركات بذيئة . ويشجع هذا على رد من نوعه ويمكن أن يتصاعد الموقف بسهولة إذا لم تتدخل "القوة" بسرعة لتهدئة التوترات والحفاظ على وجود مادي الى حين هدوء الانفعالات . وقد تسببت هذه الحوادث في السنوات الماضية في عدد من القتلى .

١٥ - وللتقليل من هذه الاخطار سعت القوة ، لعدد من السنوات ، الى إقناع الجانبين بسحب قواتهما الى مسافة أكبر في المناطق التي لا تفصلهما فيها سوى أمتار . وفي أيار/مايو ١٩٨٩ ، نجحت القوة في التوصل الى اتفاق بشأن إخلاء مواقع الجانبين من الافراد وسحب قواتهما من مواقع مختارة في نيقوسيا (S/20663 ، الفقرة ١٤) . وتبذل القوة جهودا للتوصل الى اتفاقات مماثلة بالنسبة لمناطق أخرى في نيقوسيا وضواحيها .

١٦ - وفضلا عما تبذله القوة من مساع دؤوبة للإبقاء على الوضع العسكري القائم ، ينبغي للقوة أيضا أن تحافظ على سلامة المنطقة العازلة من دخولها أو ممارسة أنشطة فيها ، بصورة غير مسموح بها ، من قبل المدنيين . ونتيجة لهذا ، أصبحت القوة تباشر ، بصورة متزايدة ، مهمة السيطرة على الجماهير . وفي أغلب الاحيان ما تتحول المظاهرات المدنية بالقرب من خط وقف اطلاق النار ، على الجانب القبرصي اليوناني ، الى محاولات فردية أو جماعية لدخول المنطقة العازلة بغرض معلن هو العبور الى الجانب الآخر . وهذه المحاولات يمكنها ، اذا نجحت ، أن تتسبب في وقوع حوادث خطيرة ، كما كان الحال في مناسبات عدة شهدها عاما ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . ورغم أن المسؤولية الرئيسية عن منع المتظاهرين من عبور خط وقف اطلاق النار تقع على عاتق السلطات المدنية المعنية ، فإن التجربة تبين ضرورة نشر جنود القوة بأعداد كبيرة لمنع المتظاهرين من دخول المنطقة العازلة . وخلال الاشهر الـ ١٠ الاولى من عام ١٩٩٠ ، تعين وجود جنود القوة وجنود الشرطة المدنية التابعة للقوة في ٥٣ مظاهرة . وبالاضافة الى ذلك ، تقوم الشرطة المدنية التابعة للقوة ، كل عام ، بالتحقيق في مئات الحوادث الاخرى التي تقع في المنطقة العازلة ، مثل الدخول غير المسموح به للمدنيين ، وحوادث المرور ، والسرقة ، واطلاق النار ، والانشطة غير المسموح بها ، والحرائق .

باء - الانشطة الاقتصادية والانسانية

١٧ - تتمثل المهمة الثانية الموكولة الى القوة من قبل مجلس الامن في المساعدة على اعادة الاحوال الى طبيعتها . وتحقيقا لهذه الغاية ، تضطلع القوة بعدد من الانشطة الاقتصادية والانسانية . والانشطة الاقتصادية معنية ، الى حد كبير ، بالزراعة والصناعة داخل المنطقة العازلة وبالمرافق العامة التي تمر عبر المنطقة العازلة . أما الانشطة الانسانية فتعنى ، بدرجة كبيرة ، بالقبارصة اليونانيين والاتراك الذين يعيشون في الجالية الاخرى .

١٨ - ومن الوسائل الهامة التي تستخدمها القوة في المساعدة على إعادة الاحوال الى طبيعتها تشجيع وتيسير استئناف الزراعة في المنطقة العازلة التي تغطي حوالي ٣ في المائة من الجزيرة وتشمل بعض أخصب الاراضي الزراعية . والزراعة والانشطة الاقتصادية الاخرى في المنطقة العازلة مسموح بها ، شريطة أن يتم اثبات الملكية وألا تشكل الانشطة تهديدا أمنيا لاي من الجانبين أو للقوة . وتصدر تصاريح الزراعة للملاك الذين يثبتون ملكيتهم للاراضي ، الذين تتألف الغالبية العظمى لهم من القبارصة اليونانيين . وبفضل السياسة الايجابية للقوة ، امتدت الزراعة حاليا الى حدود الاراضي المتاحة أو كادت . ومراعاة للاحتياجات الامنية للجانبين ولسلامة المزارعين ، عيّنت القوة خطوط أمن زراعية لتحديد المنطقة الزراعية داخل المنطقة العازلة (بما يصل الى ٤٠٠ متر من خط وقف اطلاق النار للجانب الآخر) . وفي المناطق التي يثبت أنها موضع نزاع ، يقوم جنود القوة ، بصفة يومية ، بمرافقة المزارعين من الجالية الاخرى . وللحيلولة دون انتهاك لوائح الزراعة الخاصة بالقوة ، ولمعالجة الاحداث التي قد تخلق توترات أو تهدد أرواح المزارعين ، يتعين على القوة أن تبقي المنطقة الزراعية تحت المراقبة المستمرة من نقاط المراقبة أو عن طريق دوريات . والى جانب الانشطة الزراعية ، يوجد في المنطقة العازلة عدد من الصناعات ، والمناجم ، والمحاجر ، التي أعيد تشغيلها بدعم من القوة . وهنا أيضا يتعين القيام بدوريات مستمرة لضمان الوفاء بالشروط وتجنب وقوع حوادث .

١٩ - وثمة مهمة رئيسية أخرى للقوة معنية بالمرافق العامة ، ولا سيما في قطاعي المياه والكهرباء البالغي الاهمية . ويحصل الجزء الشمالي من الجزيرة على احتياجاته من الطاقة الكهربائية من الجزء الجنوبي . ومصادر المياه التي تنبع على أحد الجانبين تمر عبر خطوط وقف اطلاق النار ، وأحيانا ترتد ، عابرة المنطقة العازلة . لذلك ، تتحمل القوة مسؤولية رئيسية عن القيام بدوريات لمراقبة خطوط القوى

الكهربائية ومواسير المياه ، وعن المساعدة في صيانتها وفي حل المنازعات المتعلقة بتخصيص المياه أو الكهرباء ، وعن توفير الاتصال بين السلطات المعنية من الجانبين .

٣٠ - كما أن القوة تعمل بهمة في الوقاية من الأمراض التي يمكن أن تنشأ في المنطقة العازلة . وعلى سبيل المثال ، فللوقاية من الملاريا ، ترافق القوة ، بانتظام ، أفرقة رش مبيدات البعوض من كلا الجاليتين في المنطقة العازلة ، بمعدل مرة كل اسبوعين عادة ، بما يصل الى ٥٦ عملية مرافقة شهريا في قطاع واحد . كذلك ، يقوم جنود القوة وجنود الشرطة المدنية التابعة للقوة بدوريات في المنطقة العازلة لمنع الأشكال غير المسموح بها للتخلص من القمامة ومياه المجاري . كما تعين على القوة مكافحة الحرائق . ففي حالة وقعت مؤخرا ، سيطرت القوة على حريق اندلع على أحد جانبي خط وقف اطلاق النار وامتد الى المنطقة العازلة حيث هدد بالوصول الى الجانب الآخر .

٣١ - وفي الميدان الانساني ، تقوم القوة (من أفراد عسكريين وشرطة مدنية) بتنفيذ مهام رئيسية تتعلق برعاية ورفاه القبارصة اليونانيين والموارنة الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة . وفي المقابل ، تقوم القوة بزيارات منتظمة للقبارصة الأتراك الذين يقيمون في الجزء الجنوبي . وفضلا عن ذلك ، توفر القوة الدعم لعمليات الاغاثة التي ينسقها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، وتقوم بمهام معينة كانت لجنة الصليب الأحمر الدولية قد أحالتها اليها وقت انسحاب وفدها من قبرص في حزيران/يونيه ١٩٧٧[ب] .

٣٢ - والأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها القوة اداء لمهامها الانسانية - والتي يمكن أن تكون عديدة جدا ، كما يتبين من أرقام عام ١٩٨٩ الواردة بين أقواس - تتضمن عمليات النقل الدائم أو المؤقت للأفراد عبر المنطقة العازلة (١٧٩) ؛ وترتيب لقاءات بين أفراد الأسر المشتتة في قصر ليدرا في المنطقة العازلة بنيقوسيا (٧) ؛ وعمليات توريد الأغذية والأدوية والملابس والوقود للقبارصة اليونانيين الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة (أسبوعيا) ؛ وترتيب نقل المرضى في الجزء الشمالي الى المستشفيات في الجزء الجنوبي (٢٣١) ؛ وشراء اللوازم الطبية في الجنوب لحساب السلطات في الجزء الشمالي (٣٠) ؛ والترتيب للقيام بزيارات للمسجونين من قبل ذويهم ممن يعيشون على الجانب الآخر (١٦) ؛ وصرف المعاشات التقاعدية واعانات الرعاية الاجتماعية للقبارصة اليونانيين والأتراك في الجزء الشمالي من الجزيرة (٣٦) .

جيم - تنظيم القوة

٢٣ - مما لا يحتاج الى بيان أن تكوين القوة وانتشارها يتعين أن يتحددا بمهامها وبالظروف التي عليها أن تعمل فيها .

٢٤ - وتتألف العناصر التشغيلية للقوة من مقر القيادة ، وأربع كتائب ، كل منها مسؤول عن قطاع معين في المنطقة العازلة (الدانمرك ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وكندا ، والنمسا ، من الغرب الى الشرق) . والتكوين الحالي للكتائب هو كما يلي : الدانمرك (٣٣٣) ، واالمملكة المتحدة (٣٣٠) ، وكندا (٥٣٨) ، والنمسا (٣٨٨) . وفضلا عن ذلك ، ساهمت المملكة المتحدة بفرقة عربة استطلاع (١٠٧) وفرقة دعم (٣٨٤) . كما ساهمت المملكة المتحدة بما يقرب من ٣٠ مهندسا لـ ٤ فترات لمدة ٦ أسابيع كل عام لصيانة مسار الدوريات في المنطقة العازلة . ويساهم كل من هذه البلدان ، الى جانب ايرلندا وفنلندا والسويد ، بأفراد لمقر قيادة القوة وللشرطة العسكرية . وتساهم استراليا والسويد بفرقتي الشرطة المدنية التابعة للقوة (٣٠ و ١٨ على التوالي) . وفضلا عن ذلك ، يتعهد موظف مدني دولي من الامم المتحدة بمسؤولية توجيه شتى المهام في مقر قيادة القوة . وختاما ، يقوم أفراد معينون محليا ، من الجاليتين ، بالعمل لدى القوة وبمقر قيادة الفرق .

٢٥ - وتتألف كل كتيبة من قيادة الكتيبة ، وسرية القيادة ، بما في ذلك خدمات الدعم ، وسريتي خطوط متمركزتين في مخيمين منفصلين . ويكلف أربعة أفراد من كل كتيبة بالتفرغ للمهام الاقتصادية والانسانية ، ويدعمون ، حسب الاقتضاء ، بآخرين . ويؤدي قرابة ٤٠ في المائة من الجنود مهام خطوط (نقاط مراقبة الأفراد ، والدوريات) ، ويقوم حوالي ٣٠ في المائة بتوفير الدعم التشغيلي (كالاتصالات ، واحتياطي القوة ، ودوريات عربات الاستطلاع والطائرات العمودية) ، ويقدم الـ ٤٠ في المائة المتبقون الدعم الاداري (كإصلاح معدات نقل الخط الاول ، والادارة ، وشؤون الافراد ، والشؤون الطبية ، والميز) .

٢٦ - وتقوم القوة بنشر قواتها المرابطة على الخطوط في نقاط للمراقبة ودوريات متنقلة بين نقاط المراقبة ، لا سيما حيثما لا يكون هناك اتصال بصري بين هذه النقاط وبعضها . وتعزز القوات المرابطة على الخطوط بقوة احتياطية من كل من الكتائب الاربع ، تكملها فرقة استطلاع بقيادتها وفرقتان متمركزتان في المنطقة الواقعة تحت حماية الامم المتحدة في نيقوسيا ، وقوة واحدة مع كل من الكتائب الاربع . وتعزز هذه

القوات بعناصر دعم في كل فرقة وبفرقة دعم متمركزة في مقر قيادة القوة . أما فرقتا الشرطة المدنية التابعة للقوة فتتقاسما المهام بينهما في القطاعات الاربعة .

٣٧ - وثمة عنصر هام من عناصر القوة معهود به الى الدعم الاداري . ويتألف هذا العنصر من فرع الإمداد والنقل وشؤون الافراد بالمقر ، يتحمل فيه ١٥ فردا عسكريا ، بدعم من الادارة المدنية ، المسؤولية عن تنسيق شراء السلع والخدمات والمعدات للقوة . أما فرقة الدعم التابعة للقوة ، والتي تتألف من ٣٨٤ فردا عسكريا وتتمركز في مقر قيادة القوة ، فتقدم الدعم الاداري الكامل للفرقة التابعة للمملكة المتحدة ، كما تقدم معظم الدعم الاداري لبقية القوة ، في حين تعمل الفرق الثلاث الاخرى ، بدرجات متباينة ، على استكمال خدمات الدعم الاداري المقدمة من القوة . وتشتمل فرقة الدعم على مفرزة مهندسين ، وفرقة اشارة ، وفرقة نقل ، وورش كهربائية وميكانيكية ، وفرقة طيران ، ومفرزة عتاد ، وفرقة قيادة ، بما في ذلك مركز طبي . ويعمل لدى القوة حوالي ٤٤٩ موظفا محليا ، منهم ١٥٣ ممولون بنسبة ١٠٠ في المائة من الامم المتحدة ، و ١٦٣ ممولون بنسبة ٣٠ في المائة من الامم المتحدة وبنسبة ٧٠ في المائة من المملكة المتحدة ، و ١٣٤ ممولون بنسبة ١٠٠ في المائة من الفرق العسكرية .

٣٨ - ورغم أن مهام القوة والوضع العام في الموقع لم يتغيرا منذ الاستعراض الذي أجري في عام ١٩٨٠ ، فإن تكوين القوة قد خفض بما يقرب من ٤٠٠ من جميع الرتب ، و ١٣ من نقاط المراقبة المجهزة برجال بصفة دائمة . أما احدث التغييرات التنظيمية فجرى في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بمغادرة الكتيبة السويدية (٣٥٣) . كما انخفض عدد القطاعات من خمسة الى أربعة . وجرى تقسيم القطاع السويدي السابق بين القطاعين الكندي والنمساوي . وقد اتفقت كندا والنمسا على زيادة حجم فرقهما ب ٦٠ و ١٠٠ من جميع الرتب ، على التوالي . وأسفر هذا عن تخفيض عام صافي بما يقرب من ٢٠٠ فرد عسكري . وفي الوقت نفسه ، انخفض عدد نقاط المراقبة المزودة برجال بصفة دائمة ، في المنطقة العازلة ، من ٦٣ الى ٥٢ .

دال - ملاحظات

٣٩ - خلص الفريق لدى استعراضه لمهام قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص الى استنتاج مفاده أن مهام هذه القوة تحددها بعض السمات الجوهرية للحالة في قبرص والتي لا توجد في حالة عمليات حفظ السلم في أماكن أخرى والتي يتعين وضعها في الاعتبار عند النظر في تنظيم القوة وعملها .

٣٠ - وعلى وجه التحديد لا يوجد حتى الآن اتفاق رسمي بين قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص والجانبين بشأن التحديد الكامل لخطوط وقف اطلاق النار واستخدام المنطقة العازلة ومراقبتها . ومازال الطرفان يواصلان محاولاتهما الرامية الى اقامة خط وقف اطلاق النار بالطريقة التي يتصورانها . وفي بعض الحالات ، يظل الطرفان قريبين قربا خطيرا كل منهما من الآخر . وهذا يمكن أن يؤدي بسهولة الى وقوع حوادث ونشوء توترات لا يمكن السيطرة عليها إلاّ عن طريق الوجود المستمر لقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في جميع أنحاء المنطقة العازلة ، وإن لزم الامر ، الوزع السريع للقوات بين الطرفين . وتضم المنطقة العازلة خمس قرى مأهولة (أربع قرى قبرصية يونانية وقرية واحدة قبرصية تركية/يونانية مختلطة) ، ويشترك أفراد الطائفتين هناك في مجموعة من الانشطة المدنية . وعلاوة على ذلك ، تجرى هناك على الجانب القبرصي اليوناني قرب خط وقف اطلاق النار تظاهرات مدنية متكررة مع ما يصحبها من مخاطر وقوع انتهاكات غير مسموح بها للمنطقة العازلة . وهذا يتطلب من القوة القيام بدور كبير في السيطرة على الحشود .

٣١ - وبالنظر الى الظروف الموصوفة أعلاه ، اتضح للفريق أن المحافظة على الوضع القائم والحيلولة دون تكرر القتال لا تتوفر لهما المقومات الذاتية للاستمرار . وفي هذا الصدد ، يظل سليما التقييم الذي تم في استعراض عام ١٩٨٠ . والهدوء النسبي السائد بين خطوط وقف اطلاق النار هو نتيجة لوجود قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وجهودها . ولا يساور الفريق أدنى شك في أنه بالنظر الى الظروف السائدة ، لا بد للقوة من وجود نشط اذا أريد الوفاء بالولاية المنوطة بها .

٣٢ - والاسلوب الحالي لممارسة الوجود والمراقبة والتصدي باستخدام مراكز ونقاط المراقبة ونقاط التفتيش بالاضافة الى الدوريات المنتظمة ، هو اسلوب فعّال من أساليب الوفاء بولاية القوة . ويظل وجود القوة السافر يمثل سمة لا غنى عنها في الحيلولة دون وقوع حوادث يمكن أن تتحول بدون ذلك الى حالات قتال محتملة والسيطرة عليها . ويظل وزع القوة على طول خطوط وقف اطلاق النار أمرا لازما لتمكين القوة من أن تكون موجودة حيثما وحينما يستدعي الامر ذلك .

٣٣ - وتتيح الانشطة الاقتصادية والانسانية للقوة أن تقوم معا بالحيلولة دون وقوع حوادث في المنطقة العازلة وتشجيع عودة الاحوال الى طبيعتها في المنطقة العازلة وعبر خطوط وقف اطلاق النار . وعلاوة على ذلك ، فإن هذه المهام التي تؤدي الى اتصالات متكررة بين موظفي القوة وقبارصة يونانيين وأتراك من مختلف الفئات ، تساعد على خلق روح حسن النية والتفهم التي تيسر مهمة القوة في المجال العسكري .

٣٤ - وعلى مدى السنوات العشر الماضية تم تخفيض القوام الشامل للقوة وتخفيض عدد مراكز المراقبة التي يرابط فيها أفراد بصفة دائمة بنسبة تقرب من ٣٠ في المائة . ومن رأي الفريق أن وجود القوة مع الخط قد قلص الى أكبر حد ممكن ، وأن أية تخفيضات أخرى لوجودها على الخط غير ممكنة بدون اضعاف قدرتها على تنفيذ مهامها الحالية . ولذلك ما لم يتم تغيير ولاية القوة ، وهو أمر لا يدعو اليه الفريق ، فإن أي مزيد من التخفيض لقدرة القوة ينبغي أن يتم دون مساس بعدد القوات الموزعة على الخط . ويعود الفريق مرة أخرى إلى تناول هذه النقطة في الفرع الثالث أدناه .

ثانيا - تكلفة القوة وتمويلها

٣٥ - ان قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص هي العملية الوحيدة من بين عمليات الامم المتحدة لحفظ السلم التي لا تمول من الاشتراكات المقررة للدول الاعضاء في المنظمة . فوفقا لقرار مجلس الامن ١٨٦ (١٩٦٤) تتم تغطية تكاليف القوة من قبل الحكومات التي تقدم قوات وعن طريق التبرعات التي تتلقاها الامم المتحدة لهذا الغرض وعلاوة على ذلك ، فإن حكومة قبرص تقدم بالمجان الاماكن اللازمة لمقر القيادة والمعسكرات والمباني الاخرى لقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

٣٦ - وقد أثبت هذا الترتيب لتمويل قوة الامم المتحدة لصيانة السلم أنه غير مرض على الاطلاق وغير منصف بصفة خاصة للبلدان المساهمة بقوات والتي يتعين عليها أن تتحمل حصة من التكلفة لا تناسب فيها . فهي لا تتحمل حصتها المتوخاة في القرار ١٨٦ (١٩٦٤) والتي تمثل ٧٠ في المائة من اجمالي تكاليف القوة فحسب ، ولكن نقص التبرعات المستمر أدى أن تتراكم على الامم المتحدة متأخرات عشر سنوات من المبالغ الواجب دفعها لهذه البلدان ردا للنفقات الاضافية والاستثنائية التي تتكبدها هذه البلدان . وقد ظلت قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص طيلة فترة وجودها تعاني من هذا الوضع غير المرضي الذي ما فتئ يزداد سوءا ، ويؤدي الى نشوء عجز متزايد دوما . وفي عام ١٩٨٠ الذي جرى فيه الاستعراض السابق كان هذا العجز يساوى ٨٨,٩ مليون دولار . أما الآن فهو يساوي ١٧٤,٥ مليون دولار .

ألف - التكلفة بالنسبة للحكومات المساهمة بقوات

٣٧ - وفقا للترتيبات القائمة حاليا ، تقدم الحكومات المساهمة بقوات الى الامم المتحدة قوات ، وافقت هي نفسها على دفع مرتباتها العادية وبدلاتها والنفقات العادية المتصلة بالعتاد . والمبالغ المقدرة التي تتحملها كل حكومة من الحكومات المساهمة بقوات خلال كل فترة ولاية بالغة ستة اشهر هي ، حسبما ما أبلغت عنه كل هذه الحكومات ، كما يلي :

(بالاف دولارات الولايات المتحدة)

البلد	المبلغ
استراليا	٥٠٠
ايرلندا	٦٤
الدانمرك	٦٥٠
كندا	١٠ ٧٠٠
المملكة المتحدة	١٩ ٠٠٠
النمسا	١ ٩٠٠
المجموع	٣٣ ٨١٤

وتشمل هذه المبالغ مرتبات القوات العادية وبدلاتها والنفقات العادية المتصلة بالعتاد فضلا عن بعض التكاليف الاضافية والاستثنائية التي تطوعت بعض الحكومات المساهمة بقوات بتمويلها كمساهمة أخرى في عملية الامم المتحدة في قبرص . وبالاضافة الى ذلك ، تجدر الاشارة الى أن الامم المتحدة ، خلافا لعمليات حفظ السلم الاخرى ، لا تدفع للقوات العاملة في قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص المصروفات الشخصية الطارئة ولا تكاليف العطلات الترفيهية .

باء - التبرعات

٣٨ - عقب كل تجديد لولاية القوة ، يبعث الامين العام الى جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة بنداءات من أجل التبرعات . وعلاوة على ذلك يوجه الامين العام من حين الى آخر نداءات خاصة . ورغم هذه الجهود ، تكون التبرعات دائما اقل من المبالغ التي تحتاجها الامم المتحدة لتغطية ذلك الجزء من التكاليف التي هي مسؤولة عنه . وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، بلغت التبرعات المعلنة ٤٣٩,٥

مليون دولار . ومنذ انشاء القوة ، لم يعلن عن تبرعات للقوة سوى ٧٧ بلدا . وخلال السنوات العشر الماضية انخفض العدد الى ٥٠ (وللاطلاع على التفاصيل انظر التذييل الاول) .

جيم - التكلفة بالنسبة الى الامم المتحدة

٣٩ - الامم المتحدة مسؤولة عن (أ) التكاليف التشغيلية للدعم الاداري والسوقي الموصوفة في الفقرة ٤٥ أدناه (مثل الجرايات والوقود واستئجار المركبات وصيانة المباني ومرتبات الافراد غير العسكريين وسفرهم) (ب) التكاليف الاضافية والاستثنائية التي تتكبدها الحكومات المساهمة بقوات والتي تطالب بسدادها على أساس اتفاقات منفصلة تدخل فيها الامم المتحدة مع كل حكومة من الحكومات المساهمة بقوات . ولا يمكن أن تدفع هذه التكاليف إلا من التبرعات المتلقاة لهذا الغرض .

٤٠ - ومنذ انشاء قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في ٢٧ آذار/مارس ١٩٦٤ ، بلغت النفقات التي تعتبر الامم المتحدة مسؤولة عنها ٦٣٠,٥ مليون دولار تمثل التكاليف التشغيلية ٢١١,٦ مليون دولار منها ، كما تمثل النفقات الاضافية والاستثنائية التي تطالب بها الحكومات المساهمة بقوات ٤١٨,٩ مليون دولار .

٤١ - وفيما يلي الوضع المالي لقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، منذ إنشائها عام ١٩٦٤ ، وحتى نهاية فترة الولاية الحالية :

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

مجموع التكاليف التي تتكبدها الامم المتحدة		٦٣٠,٥
التبرعات المعلنة	٤٣٩,٥	
إيرادات متنوعة	١٦,٥	
العجز		(١٧٤,٥)

٤٢ - تبلغ تقديرات تكاليف قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص التي تتحملها الامم المتحدة ، عن آخر فترة ستة شهور ١٣,٨ مليون دولار ، منها تكاليف تشغيلية تبلغ ٦,٥ مليون دولار ، وتبلغ التكاليف المسددة لحكومات البلدان المساهمة بقوات ٧,٣ مليون دولار (انظر التذييل الثاني ، لمقارنة التبرعات الواردة والتكاليف التي تتكبدها الامم المتحدة عن كل فترة ولاية على مدى السنوات العشر الماضية) .

٤٣ - وفيما يلي المصروفات الإضافية والاستثنائية الاخيرة التي طالبت بها حكومات البلدان المساهمة بقوات عن فترة ستة شهور واحدة :

	(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)[1]
ايرلندا	٣٥
الدانمرك	٨٣٨ ٥
فنلندا	١٥٧
السويد	٤٢
كندا	٦١٥
النمسا	١ ٥١٠
المجموع	٨ ١٩٧

---

(١) بأسعار الصرف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

لا تطالب المملكة المتحدة باسترداد أية تكاليف إضافية أو استثنائية . ولا تطالب استراليا بأية تكاليف إضافية أو استثنائية لوحدتها المشتركة في شرطة الامم المتحدة المدنية .

٤٤ - ونظرا لان معظم التكاليف التشغيلية التي تكبدتها الامم المتحدة تتعلق بالدعم السوقي ، أولى الفريق اهتماما خاصا الى ترتيبات الدعم السوقي ، والى الجهود المبذولة لخفض التكاليف .

٤٥ - والترتيبات القائمة هي كما يلي : تقدم المملكة المتحدة فوج دعم ، وثلاث طائرات عمودية من طراز غازيل ، وهي تشكل السرب الجوي للقوة . وبالإضافة الى ذلك ، تسهم المملكة المتحدة بمبلغ ١,٧ مليون دولار سنويا في تكاليف الدعم السوقي ، التي تتكبدها قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص عن بقية القوة . وتوفر أيضا نظام الدعم التابع للمملكة المتحدة في قبرص ترتيبا تستخدم القوة بمقتضاه نظام الشراء بالجملة في المملكة المتحدة للحصول على البضائع والخدمات والمعدات . أما البضائع

والخدمات غير المتاحة من مصادر المملكة المتحدة ، أو التي تكون اسعارها تنافسية بصورة أكبر في مكان آخر فيتم الحصول عليها من المصادر التجارية أو غيرها . وقد أتاح هذا الترتيب للقوة الإقلال الى حد كبير من عدد موظفيها الذين يعالجون المشتريات التجارية عما كان سيلزم لو كان الامر خلاف ذلك . وبلغت المشتريات التجارية ٥,٦ مليون دولار ، من مجموع مبلغ ١١,٩ مليون دولار للتكاليف التشغيلية التي تكبدتها القوة عام ١٩٨٩ ، وبلغت البضائع والخدمات المشتراة عن طريق نظام الدعم التابع للمملكة المتحدة ، ٦,٣ مليون دولار .

٤٦ - وتُجري القوة دراسات استقصائية سوقية دورية ، لرصد فعالية تكلفة البضائع والخدمات والمعدات المشتراة عن طريق شبكة الدعم التابع للمملكة المتحدة . ونتيجة لهذا ، تقرر مؤخرا الاستعاضة عن عدد من المركبات القابلة للخدمة في جميع الاراضي والمستأجرة من المملكة المتحدة ، بمركبات مماثلة مستأجرة تجاريا . وبالمثل ، وبعد استعراض أُجري مؤخرا للموظفين المعينين محليا ، تقرر الاستغناء تدريجيا عن ٥٧ وظيفة علاوة على الـ ٦٥ وظيفة التي تم الاستغناء عنها فيما بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٥ . وتحققت وفورات في مجال آخر وهو مجال خدمات المرافق ، وخاصة نتيجة لإدخال نظم التسخين بالحرارة الشمسية .

٤٧ - والمركبات هي العنصر الرئيسي في الدعم السوقي . وتقدم كندا والمملكة المتحدة جميع المركبات لوحداتهما دون أن تتحمل الامم المتحدة أي تكاليف . وتقدم النمسا عددا متفقا عليه من المركبات ، مقابل سداد الامم المتحدة للتكاليف بأقل سعر معادل متاح محليا . وتستأجر الامم المتحدة معظم المركبات اللازمة للوحدة الدانمركية ، فضلا عن تلك اللازمة لمقر القوة من نظام الإيجار التابع للمملكة المتحدة أو من المصادر التجارية المحلية . وقد أدخلت القوة على مدى سنوات ، عددا من التدابير للإبقاء على تكاليف استئجار وتشغيل مركباتها منخفضا قدر الإمكان . ويشمل هذا إدخال مركبات أقل تكلفة وأكثر كفاءة في استهلاك الوقود ووضع نظام لتخصيص مسافات لجميع وحدات القوة .

٤٨ - وكما يتضح من التذييل الثاني ، نجحت القوة على مدى السنوات العشر الاخيرة ، في خفض التكاليف التي تتحملها الامم المتحدة من ١٤,٨ مليون دولار ، عن فترة الولاية في عام ١٩٨١ ، الى ١٣,٨ مليون دولار عام ١٩٩٠ ، وذلك في فترة بلغ فيها التضخم حوالي ٥٦ في المائة .

دال - التكاليف التي تتكبدها حكومة قبرص

٤٩ - وفقا للمادة ١٩ من الاتفاق المتعلق بمركز القوة[ج] توفر حكومة قبرص مجانا ، مناطق من أجل المقر والمعسكرات وغيرها من الاماكن ، التي قد تلزم لإيواء القوة واضطلاعها بمهامها ، فضلا عن التعديلات والإضافات والإصلاحات اللازمة لجعل تلك المناطق صالحة للاغراض التي تخصص لها .

٥٠ - وأبلغ الفريق أن كلا الجانبين مازالا يتقاضيان رسوما من القوة لقاء المياه والكهرباء والتخلص من القمامة والصرف الصحي . وفي هذا الصدد ، فهو يشاطر الفريق الذي أجرى دراسة استقصائية عام ١٩٨٠ الرأي القائل بضرورة توفير هذه الخدمات للقوة مجانا ، على أن تراعى على وجه الخصوص ، المساعدة الكبيرة التي تقدمها القوة لكلا الجانبين في صيانة هذه الخدمات في أنحاء مختلفة من الجزيرة (انظر الفقرة ١٩ أعلاه) .

هاء - الملاحظات

٥١ - من الجلي أن الطريقة الحالية لتمويل قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص غير مرضية للغاية . ومع أن الحكومات المساهمة بقوات تستوعب معظم تكاليف القوة ، فقد تبين باستمرار أن التبرعات غير كافية لتغطية التكاليف التي تتحملها الامم المتحدة . ورغم الجهود الدءوبة التي يبذلها الامين العام مناشدا تقديم مزيد من التبرعات ، فإن المبلغ الوارد على مدى السنوات العشر الماضية قد تناقص ، كما تناقص عدد الحكومات المتبرعة . وليس هناك من سبب يدعو الى الاعتقاد بأن هذه الحالة ستتحسن وأن التبرعات ستصبح وسيلة عملية لتمويل نصيب الامم المتحدة في تكاليف القوة . ولو أن القوة لم تنجح طوال السنوات العشر الماضية في خفض التكاليف التي تتحملها الامم المتحدة لزاد العجز بسرعة أكبر . وفي الوقت ذاته ، يدفعني التسليم بأن تدابير خفض التكاليف التي نُفذت على مدى السنوات الماضية ، وصلت بالقوة الى اقصى ما يمكن بلوغه لخفض التكاليف ، ولذلك لا يتوقع إتاحة وفورات أخرى من هذا المصدر .

٥٢ - ويرى الفريق ضرورة عدم السماح باستمرار هذه الحالة . فإلى جانب ما تنطوي عليه من عدم إنصاف ، قد تعرض للخطر وجود القوة ذاته . ويعزى رحيل الوحدة السويدية عام ١٩٨٧ ، بدرجة كبيرة الى الازمة المالية التي تواجهها القوة . وقد أشارت

الدانمرك مؤخرا الى أنها تدرس انسحاب وحدتها لاسباب مماثلة . وفي هذا الصدد ، لا يسع الفريق إلا أن يردد النداء الذي وجهه الامين العام مرارا وتكرارا بضرورة تغيير طريقة تمويل جزء التكاليف الذي تتحمله الامم المتحدة ، ليتسنى في المستقبل تمويله من الانصبة المقررة . ومن المهم أيضا بالنسبة لجميع الدول الاعضاء ، وخاصة تلك التي لم تقدم تبرعات في السنوات الاخيرة وتلك التي في وضع يتيح لها زيادة تبرعاتها ، أن تفعل ذلك من أجل المساعدة على الوفاء بالمبالغ المتأخرة ، المستحقة للحكومات المساهمة بقوات منذ عام ١٩٨١ .

ثالثا - التقييم العام والتوصيات

٥٣ - ينبغي أن تؤخذ النتائج التالية المعروضة أعلاه في الاعتبار عند دراسة البدائل لتعديل عملية القوة وتنظيمها :

(أ) ماتزال مهام قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص (الإبقاء على الوضع الراهن والحيلولة دون تجدد القتال ، وتشجيع العودة الى الظروف العادية) ، مهاما وجيهة وضرورية ؛

(ب) بسبب عدم وجود اتفاق بين القوة والجانبين ، لا تتوفر مقومات الاستمرار الذاتي من أجل بقاء الوضع الراهن والحيلولة دون تجدد القتال . ومازال وجود القوة عيانا ، ووزعها على طول المنطقة الحائلة ، ضروريا لتمكين القوة من التواجد في الوقت والزمان اللازمين ؛

(ج) بينما ظلت وظائف ومهام القوة والظروف التي تعمل في ظلها كما كانت عليه عام ١٩٨٠ ، فإن عدد مراكز المراقبة التي يوجد بها أفراد بصفة دائمة ، انخفض بدرجة كبيرة وبلغ أدنى مستوى مقبول . ولا يمكن أن ينخفض أكثر من ذلك عدد القوات الموجود بالفعل على الخط الفاصل واللازمة لتشغيل مراكز المراقبة ونقاط التفتيش والدوريات الدائمة والمؤقتة وغيرها ، دون الإضرار بقدرة القوة على تنفيذ المهام الضرورية المترتبة على ولايتها ؛

(د) إن الاعتماد الحالي للقوة على التبرعات لتمويل التكاليف التي تتحملها الامم المتحدة ، سوف يعرض مستقبلها للخطر ويدعو الى تغيير ذلك الى الاشتراكات المقررة ؛

(هـ) بلغت تدابير خفض التكاليف التي نفذتها القوة على مدى السنوات العشر السابقة ، منتهاها . وقد تضر أي تخفيضات أخرى بفعالية القوة .

٥٤ - وفي ضوء هذه النتائج ، درس الفريق ، مع قائد القوة وموظفيه ، عدة تغييرات محتملة في طريقة قيام القوة بعملياتها قد تؤدي الى وفورات دون الدليل من قدرتها على تنفيذ مهامها الضرورية . ودرس الفريق احتمالين بصفة خاصة : الاستعاضة عن كتائب مشاة القوة كليا أو جزئيا بمراقبين عسكريين ؛ وخفض عدد القطاعات ومن ثم الكتائب ، من أربع الى ثلاث كتائب .

٥٥ - ويتضح من العرض السابق لعمليات القوة أن كثيرا من جهودها مخصصة للمراقبة . وبالفعل فإن أكثر مهامها اتساما بكثافة العمل ، هي الإبقاء على مراقبة خطوط وقف إطلاق النار والمنطقة الحائلة ، طوال أربع وعشرين ساعة ، باستخدام مراكز مراقبة يوجد بها أفراد بصفة دائمة ، ومراكز مراقبة يوجد بها أفراد بصفة مؤقتة ، ونقاط تفتيش ودوريات متحركة راجلة أو تستخدم مركبات أو طائرات عمودية . والسؤال الذي تصدى له الفريق هو ما إذا كان من الاوفر أن يقوم مراقبو الامم المتحدة العسكريون بدلا من أفراد من المشاة كما هو الحال في الوقت الراهن بتنفيذ مهمة المراقبة كليا أو جزئيا ، دون التفريط في كفاءة التشغيل بصورة غير مقبولة .

٥٦ - وكان في ذهن الفريق ، وهو يتناول هذه المسألة ، عمليتين حاليتين لحفظ السلم قد تمثلان نموذجين لتنقيح عملية القوة . وأولاهما فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين بين إيران والعراق ، وهو الى جانب أفراد الدعم ، يتألف بالكامل من مراقبين عسكريين تابعين للامم المتحدة وغير مسلحين ، ومعظمهم برتبة نقيب أو رائد . ولا يقيم فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين مراكز للمراقبة ، وإنما يضطلع بولايته وهي رصد وقف إطلاق النار بين جمهورية إيران الإسلامية والعراق عن طريق دوريات متحركة ومن خلال الاتصال بكلا الجانبين . ويستخدم الفريق أساليب الإقناع والتفاوض لإعادة الوضع الراهن الى حالته عندما يبلغه من مراقبيه ، أو عن طريق الشكاوى التي يقدمها احد الطرفين وحدوث انتهاك لوقف إطلاق النار . والنموذج المحتمل الثاني هو قوة مراقبي الامم المتحدة لفض الاشتباك الموزعة بين قوات اسرائيل وقوات الجمهورية العربية السورية في مرتفعات الجولان بالجمهورية العربية السورية . وقوة مراقبي الامم المتحدة لفض الاشتباك هذه هي قوة مشاة ملحق بها فريق من مراقبي الامم المتحدة العسكريين ، يعرف باسم فريق مراقبي الجولان . ويشغل مراقبو الامم المتحدة العسكريون عددا من مراكز المراقبة التي يراقبون منها أي انتهاكات للوضع الراهن ، بما في ذلك

بصفة خاصة أي أنشطة غير مأذون بها في منطقة الفصل بين القوات والمتفق عليها بين الجانبين . ومتى لوحظ انتهاك يدعو فريق المراقبين العسكريين إحدى وحدات مشاة قوة فض الاشتباك للتحقيق في الأمر ومعالجة المسألة .

٥٧ - ولا بد من تلبية اشتراطات معينة لكي يتسنى لأية بعثة مراقبين عُزِّل أن ترصد وقف اطلاق نار وتسيطر على منطقة عازلة . إذ يجب وجود اتفاق واضح بين الطرفين بشأن تعيين خطوط وقف اطلاق النار وقواعد مستقرة تحدد المسموح به في ظل وقف اطلاق النار وغير المسموح به في ظله . وينبغي لخطوط وقف اطلاق النار أن تكون متباعدة بما يكفي لتقليل المخاطرة بإفضاء الأعمال الاستفزازية الى استئناف الأعمال العدائية عشوائيا . وينبغي أن تتوفر للمراقبين حرية الانتقال خلف خطوط وقف اطلاق النار وأن يلقوا تعاونا كاملا من الطرفين ، بما في ذلك قبول قراراتهم في المنازعات . وفي المقام الأول ، ينبغي أن تكون الحالة من النوع الذي يكفي فيه تدخل المراقبين العسكريين العزل وتفاوضهم للسيطرة على أي تزايد في التوتر على الصعيد المحلي ، دون وجود حاجة تدعو الامم المتحدة الى فرض وجودها المادي بين الطرفين .

٥٨ - وهذه الاشتراطات غير متحققة في الحالة الراهنة في قبرص . إذ ليس هناك اتفاق واضح بين الطرفين بشأن تعيين خطوط وقف اطلاق النار تعيينا تاما أو بشأن المسموح به في ظل وقف اطلاق النار . وفي بعض الاماكن تتقارب خطوط وقف إطلاق النار تقاربا شديدا . وكجزء من ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، تشجع هذه القوة على استئناف النشاط الاقتصادي في المنطقة العازلة ، إلا أنه نظرا لشدة انعدام الثقة بين الطرفين تعين أن تتحكم القوة في ذلك النشاط تحكما دقيقا لتكفل له ألا يؤدي الى حوادث . وهذه الحقائق تقتضي من قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ألا تكتفي بقدرتها على مراقبة الحوادث التي يمكن ان تؤدي الى استئناف الأعمال العدائية بل أن تقوم أيضا بمهمة وقائية تتمثل في وزع قوات مسلحة ، وزعا سريعا جدا ، لاحتلال الارض الواقعة بين الطرفين عندما يهدد حادث ما بالإفلات من الزمام . ويرى الفريق أن هذه الاعتبارات تستبعد الخيار المتمثل في تحويل القوة الى بعثة مراقبين .

٥٩ - كما جرت دراسة الخيار البديل المتمثل في تقسيم مهام القوة فيما بين المشاة والمراقبين العسكريين . ودرس الفريق مسألة ما إذا كان من الممكن تحقيق وفورات بالابقاء على وجود المشاة التابعين للقوة في المناطق الاشد توترا ، لا سيما نيقوسيا وضواحيها ، ولكن مع الاعتماد على مراقبي الامم المتحدة العسكريين على الاقل في بعض المناطق الريفية التي كانت الحوادث فيها قليلة نسبيا . وفي مثل هذه المناطق ، سوف

يدير مراقبو الامم المتحدة العسكريون مراكز المراقبة ويقومون بدوريات سيارة ويتصلون بمقر قيادة القوة لكي تزودهم بتعزيزات اذا ما دعت الحاجة الى ذلك . وهذا في الواقع جد قريب مما تفعله القوة في الوقت الحالي . والفارق هو أن مراكز المراقبة يديرها حاليا جنود من الانفار وضباط الصف ، يوجدون في كل مركز بعدد يكفي لتمكينهم من وزع دورية مسلحة حالما يلاحظون حادثة في منطقتهم المحلية . ومن ناحية اخرى ، فإن مراكز المراقبة سيديرها ، على غرار المتبع في قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، نقيبان أو رائدان أعزلان لا غير ، وليس بوسعهما في معظم الاحيان سوى الابلاغ عن الحادث ، ولا يمتلكان القدرة على إيجاد حل له بنفسيهما ، وعليهما طلب المساعدة من مكان آخر . وعلاوة على ذلك ، فإنه نظرا لممانعة الطرفين في قبرص في قبول خطوط وقف اطلاق النار وميلهما الى محاولة تغييرها رأى الفريق أنه ثمة مخاطرة بأن يؤدي هذا التقليل في قدرة القوة على الاستجابة السريعة الى زيادة الحوادث في مناطق نعمت بالهدوء من قبل بفضل وجود القوة . لذلك ، لا يوصي الفريق بهذا الخيار .

٦٠ - أما الخيار الرئيسي الآخر الذي بحثه الفريق فهو إمكانية تقليل عدد كتائب المشاة من أربع كتائب الى ثلاث كتائب . وعلى النحو المبين من قبل ، خلص الفريق الى أنه من غير الممكن تقليل العدد الحالي على الجبهة دون الإخلال بقدرة القوة على الاضطلاع بولاياتها إخلالا جسيما . إلا أن الخبرة المستفادة من عمليات حفظ السلم الاخرى قد بينت إمكانية تحقيق وفورات ذات شأن بزيادة حجم الكتائب مما يحسن من نسبة قوات الجبهة الى قوات الدعم .

٦١ - وقد اتفق قائد القوة مع رأي الفريق القائل بأن مفهوم تقليص حجم القوة من أربع كتائب الى ثلاث كتائب يعتبر مفهوما عمليا لأن منظومات دعم مقار القيادة والدعم السوقي التابعة للكتائب التي سوف تبقى سوف يكون بوسعها دعم الاضافي من قوات الجبهة . وفي ظل هذا الترتيب ، سوف تقسم منطقة وزع القوة الى ثلاثة قطاعات . وسوف يشتمل القطاع الاول على الجزء الريفي الغربي من المنطقة العازلة بينما يشتمل القطاع الثاني على نيقوسيا وضواحيها والقطاع الثالث على الجزء الريفي الشرقي من المنطقة العازلة . وسوف تشتمل كل كتيبة على سرية قيادة وسريتي جبهة ، إحداهما سوف تُلحق بمقر قيادة الكتيبة . وسوف يتعين زيادة حجم بعض سرايا الجبهة تفاديا لاي تقليص في قوام القوة على الجبهة . وقد تلزم أيضا تعديلات طفيفة في تكوين سرايا الجبهة لكي يتوافر ما يكفي من الضباط الاواسط للقيام باعمال الاتصال والتفاوض على الصعيد المناسب مع قادة الطرفين . وهذا التغيير في تنظيم القوة سوف يسمح بتخفيض صاف يقارب الـ ٣٠٠ فرد من جميع الرتب . ويوصي الفريق بتنفيذ ذلك .

٦٢ - ويود الفريق أن يؤكد انه لو قُبلت هذه التوصية لما كان بالوسع اقتراح استعداد الحكومات المساهمة بالكتائب الثلاث التي سوف تبقى لإدخال الزيادات الضرورية على قواتها مع استمرار الترتيبات المالية الراهنة غير المرضية السارية فيما يتعلق بالقوة . فمثل هذه الزيادة سوف تقتضي من تلك الحكومات استيعاب التكاليف الإضافية دون أي تحسين في قدرة المنظمة على السداد لها مقابل ما تتحمله من تكاليف إضافية واستثنائية . وهكذا ، فإن استصواب إحداث التغيير المقترح يعزز الدعوة إلى استعمال اسلوب الاشتراكات المقررة لتمويل تكاليف القوة التي تتحمل الامم المتحدة مسؤوليتها .

٦٣ - وحسبما شدد عليه هذا التقرير في مجمله ، فإن إحدى الصعوبات الرئيسية التي تؤثر على القوة هي عدم وجود اتفاق على خطوط وقف إطلاق النار وعلى استعمال المنطقة العازلة والسيطرة عليها ، إلى جانب استمرار محاولات الطرفين معا إقامة ما يتصورانه من خطوط . وسوف يتيسر عمل القوة بدرجة عظيمة كما سيمكن تقليص حجمها ومهامها بدرجة ملحوظة إذا أمكن إبرام اتفاق رسمي بشأن وقف إطلاق النار ، مشفوع بإجراءات متفق عليها لمعالجة اية انتهاكات وبتعهد الجانبين معا باحترام سيطرة القوة على المنطقة العازلة . ونظرا لان هذا لا يبدو ممكنا ، توجد خطوات أكثر تواضعا يمكن أن تقلل عدد الحوادث وأن تخفف من حدة التوترات . وتتمثل خطوة من هذا القبيل في اتفاق الجانبين على مدّ نطاق اتفاق الادارة دون افراد لكي يشمل أجزاء أخرى من نيقوسيا وضواحيها . وثمة خطوة أخرى جدّ مفيدة هي أن يقبل الطرفان مذكرة القوة المؤرخة ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ، التي تحدد المبادئ التي تطبقها القوة لصيانة الحالة الراهنة ولتنظيم الانشطة المدنية في المنطقة العازلة .

الحواشي

(أ) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الخامسة والثلاثون ، ملحق تشرين الاول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الوثيقة S/14275/Add.1 .

(ب) المرجع نفسه ، السنة الرابعة والثلاثون ، ملحق نيسان/ابريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٧٩ ، الوثيقة S/13369 ، الفقرة ١٢ .

(ج) المرجع نفسه ، السنة التاسعة عشرة ، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٦٤ ، الوثيقة S/5634 ، المرفق الاول .

التذييل الاول

التبرعات المعلنة والمدفوعات لحساب قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، منذ مولدها في ٢٧ آذار/مارس ١٩٦٤ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠

(بدولارات الولايات المتحدة)

البلد	مجموع التبرعات المعلنة	المدفوعات الواردة
الاردن	٢ ٠٠٠	صفر
اسبانيا	٣٨٧ ٦٤٧	٣٨٧ ٦٤٧
استراليا	٣ ٣١٩ ٨٨٩	٣ ٣١٩ ٨٨٩
اسرائيل	٢٦ ٥٠٠	٢٦ ٥٠٠ (ب)
المانيا	٣١ ٨١٩ ٤١١	٣١ ٨١٩ ٤١١
الإمارات العربية المتحدة	٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠
انتيغوا وبربودا	٥٠٠	٥٠٠
اندونيسيا	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠
أوروغواي	١٤ ٠٠٠	١٤ ٠٠٠
ايران (جمهورية - الإسلامية)	٩٤ ٥٠٠	٩٤ ٥٠٠ (ب)
ايرلندا	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠ (ب)
ايسلندا	١٤٧ ٠٠١	١٤٧ ٠٠١
ايطاليا	١٠ ٤٩٧ ٠٣٠	١٠ ٤٩٧ ٠٣٠
باكستان	٧١ ٧٩١	٧١ ٧٩١
بربادوس	٨ ٥٠٠	٨ ٥٠٠
البرتغال	١٢ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠
بروني دار السلام	١١ ٠٠٠	١١ ٠٠٠
بلجيكا	٥ ٩٠٣ ٩٢٧	٥ ٩٠٣ ٩٢٧
بنما	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠
بوتسوانا	٥٠٠	٥٠٠ (ب)
تايلند	٨ ٥٠٠	٨ ٥٠٠
تركيا	١ ٨٣٩ ٢٥٣	١ ٨٣٩ ٢٥٣ (ب)

(يتبع)

التذييل الاول (تابع)

البلد	مجموع التبرعات المعلنة	المدفوعات الواردة
ترينيداد وتوباغو	٤٠٠ ٢	٤٠٠ ٢ (ب)
توغو	٢١٧ ١٠	٢١٧ ١٠
تونس	٠٠٠ ٣	٠٠٠ ٣
جامايكا	٥٣٣ ٣٦	٥٣٣ ٣٦
جزر البهاما	٥٠٠ ١٨	٥٠٠ ١٨
الجماهيرية العربية الليبية	٠٠٠ ٥٠	٠٠٠ ٥٠ (ب)
جمهورية تنزانيا المتحدة	٠٠٠ ٧	٠٠٠ ٧ (ب)
جمهورية كوريا	٠٠٠ ١٦	٠٠٠ ١٦ (ب)
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٥٠٠ ١	٥٠٠ ١ (ب)
الدانمرك	٢٩٦ ٦ ٣٣٥	٤٥٣ ٤ ١٠٦ (أ)
زائير	٠٠٠ ٣٣	٠٠٠ ٣٣
زامبيا	٣٧٩ ٤٥	٣٧٩ ٤٥
زمبابوي	٩١٨ ٢٤	٩١٨ ٢٤
سري لانكا	٠٠٠ ٤	٠٠٠ ٤
سنغافورة	٠٠٠ ٩	٠٠٠ ٩
السويد	٠٠٠ ٨ ٦٤٥	٠٠٠ ٦ ٥٢٠ (أ)
سويسرا	٨٦٥ ٥٠٨ ١٢ (ج)	٨٦٥ ٥٠٨ ١٢
سيراليون	٤٢٥ ٤٦	٤٢٥ ٤٦ (ب)
الصومال	٠٠٠ ١	٠٠٠ ١ (ب)
العراق	٠٠٠ ٥٠	٠٠٠ ٥٠ (ب)
عمان	٠٠٠ ٨	٠٠٠ ٨ (ب)
غانا	٨٩٧ ٧٦	٨٩٧ ٧٦ (ب)
غيانا	٨١٢ ١١	٨١٢ ١١ (ب)
فرنسا	٨٧٠ ١٧٣	٨٧٠ ١٧٣
الفلبين	٠٣٩ ١٦	٠٣٩ ١٦
فنزويلا	٠٠٠ ٦٣	٠٠٠ ٦٣

(يتبع)

التذييل الاول (تابع)

البلد	مجموع التبرعات المعلنة	المدفوعات الواردة
فنلندا	١ ٠٥٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠ (أ)(ب)
فييت نام	٤ ٠٠٠	٤ ٠٠٠ (ب)
قبرص	٨ ٧٥٦ ٣٥٩	٨ ٧٥٦ ٣٥٩
قطر	٣١ ٠٠٠	٣١ ٠٠٠ (ب)
الكاميرون	٣٨ ٨٥٣	٣٨ ٨٥٣
كمبوديا	٦٠٠	٦٠٠ (ب)
كوت ديفوار	٦٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠ (ب)
الكويت	١٦٥ ٠٠٠	١٦٥ ٠٠٠
لبنان	٥ ١٩٤	٥ ١٩٤
لكسمبرغ	١٦٥ ٩٠٣	١٦٥ ٩٠٣
ليبريا	١١ ٨٢١	١١ ٨٢١ (ب)
مالطة	٦ ٧١٠	٦ ٧١٠
ماليزيا	١٧ ٥٠٠	١٧ ٥٠٠
المغرب	٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠ (ب)
ملاوي	٦ ٣٦٣	٦ ٣٦٣
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى		
وايرلندا الشمالية	٨٥ ٥٠٥ ١١٣ (د)	٨٥ ٥٠٥ ١١٣ (أ)(د)
موريتانيا	٤ ٣٧٠	٤ ٣٧٠ (ب)
النرويج	١٢ ٢٧٣ ٢٦٥	١٢ ٢٧٣ ٢٦٥
النمسا	٥ ٤٤٠ ٠٠٠	٣ ١٩٠ ٠٠٠ (أ)
نيبال	٢ ٤٠٠	٢ ٤٠٠
النيجر	٢ ٠٤١	٢ ٠٤١ (ب)
نيجيريا	٤٨ ٠٧٠	٤٨ ٠٧٠
نيوزيلندا	٧١ ١٣٧	٧١ ١٣٧ (ب)
الهند	١٢٠ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠
هولندا	٢ ٥١٨ ٤٢٥	٢ ٥١٨ ٤٢٥

(يتبع)

التذييل الاول (تابع)

البلد	مجموع التبرعات المعلنة	المدفوعات الواردة
الولايات المتحدة الامريكية	٢٠٨ ٠٩٦ ٠٩٣	٢٠٣ ٧٥٨ ٧٩٣
اليابان	٧ ٢٤٠ ٠٠٠	٧ ٢٤٠ ٠٠٠
يوغوسلافيا	١٤٠ ٠٠٠	١٤٠ ٠٠٠
اليونان	٢٥ ٣٢٠ ٣١١	٢٥ ٣٢٠ ٣١١
المجموع	٤٣٩ ٥٤٦ ١٢٧ (ج)(د)	٤٢٨ ٦٠٢ ٩٨٤

(أ) تم الدفع ، أو سيتم ، عن طريق التعويض بمبالغ مستحقة للحكومة .

(ب) لم ترد أية تبرعات منذ ١٩٨٠ .

(ج) لا يشمل تبرعا معلنا بمبلغ ٦٦٠ ١٢٧ ٣ دولارا لسنة ١٩٩١ .

(د) لا يشمل إعلان تبرع ودفع مبلغ ٩٦٥ ٨٠٣ دولارا لسنة ١٩٩١ .

التذييل الثاني

تكلفة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص التي تتحملها الامم المتحدة ، والتبرعات الواردة لكل فترة ولاية اعتبارا من حزيران/يونيه ١٩٨١ إلى كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الولاية المنتهية في ١٥ من شهر :	تقديرات التكلفة	التبرعات الواردة
حزيران/يونيه ١٩٨١	١٤,٨	٩,٠
كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١	١٤,٧	٨,٨
حزيران/يونيه ١٩٨٢	١٤,٦	٨,٧
كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢	١٤,٨	٨,٦
حزيران/يونيه ١٩٨٣	١٤,٧	٨,٣
كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣	١٤,٣	٨,٤
حزيران/يونيه ١٩٨٤	١٤,٠	٨,٣
كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤	١٤,٢	٨,٢
حزيران/يونيه ١٩٨٥	١٣,٩	٨,٢
كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥	١٤,٠	٨,١
حزيران/يونيه ١٩٨٦	١٤,١	٨,٢
كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦	١٤,٢	٨,٥
حزيران/يونيه ١٩٨٧	١٤,٤	٧,٥
كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧	١٥,٥	٩,٢
حزيران/يونيه ١٩٨٨	١٢,٦	٧,٧
كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨	١٢,٦	٩,٥
حزيران/يونيه ١٩٨٩	١٣,١	٧,٨
كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩	١٣,١	٩,٣
حزيران/يونيه ١٩٩٠	١٣,٨	٩,١
كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠	١٣,٨	٤,١
المجموع	٢٨١,٢	١٦٥,٥

- - - - -